

الأصول في النحو

أن الصفة لا تكون قبل الموصوف وتقول : (الذي عَن الذي عنكَ معرضٌ زيدٌ) تريد : الذي هو معرض عن الذي هو عنكَ معرض زيد كأنك قلت : (الذي معرض عن الرجل زيدٌ) وهذا شيءٌ يقيسه النحويون ويستبعده بعضهم لوقوع صلة الأول وصلة الثاني في موضع واحد وتقول : (أعجبنى ما تصنع حسناً) تريد : (ما تصنعه حَسَنًا) وكذلك : (أعجبنى ما تضربُ أخاكَ) تريد : (ما تضربهُ أخاكَ) فما وصلتُها في معنى مصدر وكذلك : (أعجبنى الذي تضربُ أخاكَ) تريد : الذي تضربهُ أخاكَ و (ما) أكثر في هذا من (الذي) إذا جاءت بمعنى المصدر .

واعلم أنك إذا قلت : (الذي قائم زيد) فرفعت (قائماً) وأضمرت (هو) لم يجر أن تنسق على هو ولا تؤكده لا تقول : (الذي نفسه قائمٌ زيدٌ) الذي وعمرو قائمان زيد وقوم يقولون إذا قلت : (الذي قمتُ فضربتهُ زيد) إذا كان القيام لغواً فالصلة (الضربُ) وإن كان غير لغوٍ فهو الصلة ولا يجوزون أن يكون لغواً إلا مع الفاء ولا يجيزونَه مع جميع حروف النسق فإن زدت في الفعل جداً أو شيئاً فسد نحو قولك : (الذي لَمْ يَقمُ فضربته زيد) والغاء القيام لا يعرفه البصريون وإنما من الأفعال التي تلغى الأفعال التي تدخل على المبتدأ وخبره نحو (كانَ وطننتُ) لأن الكلام بتم دونها و (قامَ) ليس من هذه الأفعال وهؤلاء الذين أجازوا إلغاء (القيام) إنما أن يكونوا سمعوا كلمة شذت فقاوسا عليها كما حكى سيبويه ما جاءت حاجتك أي : صارت على جهة الشذوذ فالشاذ محكيٌ ويخبر بما قصد فيه ولا يقاس عليه وأما أن يكونوا تأولوا أنه لغو وليس بلغوٍ لشبهة دخلت